

د. كامل العضاض *: تعقيب وتقويم إيجابي لمقال الأستاذ فؤاد قاسم الأمير، الخبير النفطي العراقي الأبرز؛ "ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة"

1. التعريف الموجز بموضوعة المقال وأبعادها وأهميتها:

دأب الأستاذ فؤاد قاسم الأمير، وهو الخبير النفطي الأبرز في العراق والذي يقف على أرضية صلبة من الخبرة الغنية في قطاع النفط العراقي ويستند في طروحاته دائماً الى حصافة فكرية وثقافة متنورة وتأهيل راق، دأب على دراسة ومتابعة حال صناعة النفط الإستخراجية، وخصوصاً بعد التغيير منذ عام 2003، وبعد قيام ما يُسمى بالنظام الديمقراطي الذي هُمل له بأنه سيكفل الحرية الفكرية وسيحترم مبدأ المواطنة، بعيداً عن التمييزات الطائفية والعرقية. ولسنا الآن معنيين بتقويم هذا النظام الذي أفرز، على العكس من ذلك، إنقسامات طائفية عرقية، وولّد ديمقراطية محاصصة تتشوه بفعل المافيات التي جاءت مع المحتل لتفرض عملية سياسية شوهاء، حولت النظام الديمقراطي، بمفهوم جديد للتغطية، بإسم، "التوافقية"، الى ديمقراطية كسيحة ومشوّهه، تقوم على تقاسم المغام والتسويات على حساب مصالح الشعب العراقي، صاحب المصلحة والسيادة.

لكن، هذا الأمر لم يمنع المتتورين الوطنيين من أمثال الاستاذ فؤاد الأمير، وغيره من الكتاب الوطنيين من أمثال صائب خليل، من شرعة الاقلام النزيهة والشجاعة لرصد السياسات النفطية ونقدها ومناقشة القوانين التي تصدر بصدها، كمسودة قانون النفط والغاز وغيرها من المشاريع المعدة لإستغلال هذا المورد الإقتصادي الخطير والناصب، وكذلك تداعياتها على مشاريع الغاز، فضلاً عن التصفية، وتصنيع المنتجات النفطية، منذ عام 2003 وحتى الآن.

ونحن معنيون هنا بمقال الأستاذ فؤاد الأمير، المعد تحت عنوان؛ " **ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة** " (1) الذي يرد به رداً مفحماً على مقال أعده السيد عدنان الجنابي، عضو مجلس النواب ورئيس لجنة الطاقة السابق فيه، في مقال له تحت عنوان، " **الخسائر والهدر في قطاع الطاقة** " (2). كما تناول الزميل صائب خليل نفس الموضوع بمناقشات، على حلقتين لحد الآن، تتميز ليس فقط بقوة حججها إنما تتضح ايضاً بوطنيته، تحت عنوان، " **الضباغ والنفط - 1- عدنان الجنابي يزور الأرقام ويحضر للإنقضاء** "، و" **الضباغ والنفط - 2- ماذا يريدون وكيف نمنعهم** " (3 و4). ولايتسع المجال لعرض مقالي الأستاذ صائب هنا، بل اشرنا إليهما في أسفل مقالنا هذا، لإهميتهما، من جهة، وللإستنارة بهما، عندما يقتضي الحال، من جهة أخرى، من قبل القارئ المتابع والحصيف.

2. منهجية الطرح والمعالجة وأمانتها: نهدف هنا الى إبراز أهمية المنهجية الموضوعية

في الحوارات القائمة على الأمانة العلمية، وذلك بطرح النقد بمناقشات هادفة وتبويرية بدون إستبطان أية أغراض سياسية أو فبركة أرقام وتقديرات لا أساس قياسي لها ولا تدعمها الحقائق الموثقة. فمن خلال قراءة مقال السيد عدنان الجنابي بإمعان، ومن ثم قراءة رد السيد فؤاد الأمير عليه، وهما مقالان مشار إليهما بالمراجع أدناه والتي يمكن للقارئ الكريم الرجوع لقراءة نصوصهما بنفسه، وجدنا فارقاً بيننا في حصافة منهجيات

الطرح. فالمنهجية العلمية للنقد تقوم على دحض الحجج المقدمة بحجج تتسق مع الحقائق القائمة، ومدعمة بالأرقام المنطقية المستوفاة من مصادرها، وليس التي تخمن بصورة كيفية أو بالمبالغة والتهويل. وبقراءتنا الهادئة المتروية للمقالين المشار إليهما، ادركنا أن المنهجية العلمية قد لازمت الرد النقدي للأستاذ الأمير، وغابت عن مقال السيد الجنابي، مع إحترامي لكل منهما. ولكن هذا لا يعني أن مقال الجنابي يخلو من بعض النقاط القليلة المستوفية لشروط النقاش المنهجي، فيما لو أخذت بصيغتها التعبيرية العامة، حتى وإن كانت غير دقيقة، من الناحية الكمية القياسية، كإشارات إلى بعض مواقع خلل أو عيب في عمليات تطوير قطاع الطاقة، وخصوصا بالنسبة للكهرباء والغاز، ولكن ليس بالنسبة لإستخراج النفط الخام ومعدلات تصديره.

وعليه، سوف نوجز أهم نقاط مقال السيد الجنابي، ونعلق عليها، ثم نعقبها بردود السيد الأمير، وقد يقارن القاريء بين نوعية الإستنتاجات التي توصل لها كل من الكاتبين.

2.1- خلاصة بأهم طروحات السيد الجنابي؛ نوجز أدناه أهم طروحات الجنابي بخصوص الخسائر والهدر في قطاع الطاقة الذي يشمل هنا إنتاج النفط الخام، حيث يقدر هو الخسائر بنصف تريليون دولار نتيجة الفشل في زيادة إنتاج النفط الخام بمقدار 6 مليون برميل يوميا، ويُقدر أيضا نصف تريليون أخرى نتيجة الإهمال وضعف التخطيط بسبب تأخر إنتاج ومعالجة الغاز الذي بات يُحرق نتيجة الإهمال، وبسبب عدم إنجاز أي مصفى جديد، ونتيجة لذلك صار العراق يستورد المشتقات البترولية، وكذلك نتيجة تأخر مشروع حقن الماء، وبسبب عدم وجود خزانات النفط لإستلام الإنتاج. يضاف الى ذلك، النقص في إنتاج الكهرباء، وعدم توفرها بالمولدات الغازية الحديثة، وبسبب عدم إنتظام تجهيز الوقود وإنخفاض ضغط الغاز، مما أدى الى خسارة تعادل ألف ميكاوط بصورة مستمرة. وهناك أيضا أضرار غير نقدية؛ وهو يفصل أنواعها، دون تقديرها كميًا. وهو يقوم بتقديم تقديرات شخصية لكل هذه الأضرار بمقدار نصف تريليون آخر، مما يجعل الخسائر والهدر الكلية تصل، حسب تقديراته، الى تريليون دولار لهذا القطاع، خلال المدة 2004 الى 2014.

وقبل أن نعرض أهم نقاط رد الأستاذ فؤاد الأمير، نود أن نعرض، بإيجاز، تقديرات السيد الجنابي، ميوبة حسب موضوعاتها، حيث سنعلق عليها من وجهة نظر المنهج الكمي العلمي، لنثبت إبتعادها عنه، ليغلب عليها طابع التقدير الكيفي، أو على وفق المثل الشعبي، "طوب يكون"، مما يوجب عدم النظر إليها وكأنها تقديرات علمية مقبولة، نظرا لكونها أعدت بمزاج ربما كيفي، بهدف التهويل والمبالغة.

يمكن أن نبوّب أرقام الجنابي المبتوثة في مقاله، بصورة تسهّل للقاريء أن يفهمها ويدرك مغزاها، عندما يقرأ مناقشات السيد الأمير لإهم بنودها لاحقا. ويجدر القول بأن الخسائر والهدر الكبير الذي تحدث عنه السيد الجنابي تبلغ، حسب تقديراته التريليون دولار، وقد صنّفناها للتسهيل كالتالي:

إجمالي الحسابات المقدرة للخسائر والهدر و الإهمال والفساد

(مدد مختلفة؛ مرة لخمس سنوات، وأخرى لعشرة) مليار دولار

500	1. الفشل في زيادة إنتاج النفط الخام الى 6 مليون برميل باليوم.
54	2. الفشل في إنتاج ومعالجة الغاز بأسعار سنوات سابقة.
25	3. الفشل في بناء المصافي
لم يُقدر	4. تأخر في مشروع حقن الماء
36	5. الفشل في توفير خزانات النفط
*200	6. نقص الطاقة، حسب تقديرات الINES
36	7. إستعمال سوائل نفطية لعدم توفر الغاز
18	8. عدم إنتظام تجهيز الوقود

المجموع: 869 مليار دولار

*أنظر الملاحظة رقم 8 أدناه.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن المجموع لا يبلغ التريليون دولار، بل هو أقل ب131 مليار دولار، فهلا نتساءل؟ لتمكين السيد الجنابي من المبالغة والتهويل. ونود أن نسجل الملاحظات التالية حول الأرقام أعلاه، دون أن نحاول تصويبها، لأنه من الناحية العلمية، ثمة منهجيات إحصائية ورياضية مطلوبة لإعداد تقديرات من هذا النوع، منها:

1. ما هي الإفتراضات والمصادر وأساليب الإحتساب؛ فهذه لا يوضحها معدها السيد الجنابي.
2. وإذا كنت تروم إعداد تقديرات توقعية للإنتاج النفطي المزيد، هل تتوفر لديك سلسلة زمنية سابقة لتبني عليها تقديرات النفط الذي لم يُستخرج، ربما بإسلوب الإستكمال الرياضي؟ ولكن عرض السيد الجنابي لا يقدم هكذا معلومة عن هذا الأمر.
3. إذا كنت تقدرّ عوائد تصدير النفط المهدور، فما هو سعر النفط الإفتراضي الذي تبنيته؟ مرة اخرى، لا معلومة هنا.
4. وإذا كنت تروم إعداد تقديرات الهدر وسؤ الإدارة، فكيف إحتسبتها؟
5. وإذا كنت تروم المقارنة ما بين إستيراد المشتقات النفطية وإنتاجها محليا، فما هي مصادر الكلفة، بمعيار الزمن والإستثمارات؟
6. وإذا كنت تعتبر عدم زيادة الإنتاج النفطي هو خسارة، قدرتها بنصف تربيون دولار، فهل النفط الذي بقي مطمورا لصالح الأجيال القادمة يُعتبر خسارة؟ فكيف تتحدد قيمتها بسعر تصدير متغير أساسا، حسب حالتي العرض والطلب، خصوصا وأنه، بالواقع، إفتراض يقرب الى الإعتباط، فثروة النفط لا تزال مخزونة في حقولها؟!!

7. في منهجيات الدراسات الكفوية والإحصائية الإحتمالية، ووفقا لمنهج الإقتصاد القياسي، ثمة هامش من الخطأ لا بد من تقديره في أي تقدير كفوي لا يقوم على سجلات لصفقات حقيقية يومية، فهل قدره السيد الجنابي؟

8. من الملفت للنظر والإستغراب، أن الجنابي يقدر الهدر بالطاقة الكهربائية ب200 مليار دولار حسب تقديرات الخطة الإستراتيجية؛ NIES، (5)، وحينما دققنا في حيثيات هذه الخطة، لم نجد مثل هذا التقدير المغالي جدا. فحجم الطاقة الكهربائية الفعلي منذ عام 2013 هو حوالي 10 آلاف ميكاوات، يُهدر منها حوالي 2،5 ألف ميكاوات بسبب تهالك الشبكة والتجاوزات والتخريب وما الى ذلك، مما سبب إنقطاعات يومية بمعدل 7-8 ساعات. وأن الإستثمارات في هذا القطاع بلغت 36 مليار دولار، منذ عام 2004، فحتى لو أريد مضاعفة هذه الأستثمارات خلال السنوات 2014-2018، فإن المطلوب إستثماره قد لا يتجاوز الـ50 مليار دولار، بأعلى التقديرات، فكيف تصبح الخسائر المقدره من قبل السيد الجنابي 200 مليار دولار، علما بأن الخطة الإستراتيجية المشار إليها إستهدفت رفع إنتاج الكهرباء الى 15 ألف ميكاوات، خلال المدة 2013-2030، وهي مدة الخطة. حتى ولو غالينا، وقلنا أن المطلوب رفع إنتاج الطاقة الكهربائية من 10 ألف ميكاوات الى 30 ألف ميكاوات خلال عشر سنوات القادمة، فإن الإستثمارات المطلوبة قد تبلغ الـ70 مليار خلال هذه المدة المستقبلية. وعليه، تأكد لنا بأن تقديرات الجنابي بوقوع خسائر قدرها 200 مليار دولار في قطاع الكهرباء لا أساس لها في الخطة الإستراتيجية، لأن الأخيرة لا تبحث في خسائر الكهرباء أصلا، لذلك فإن تقديراته هنا هي من نسج خياله، لاسيما وهو يزعم أن الـ200 مليار دولار هي خسائر فعلية تحققت في قطاع الطاقة الكهربائي خلال المدة 2004-2014؟! وعليه، نخلص، من الناحية المنهجية، بان تقديرات السيد الجنابي شخصية وكيفية، لأنها لا تقوم على منهجية علمية.

2.2- ولنعرض الآن أهم نقاط الرد النقاشي الوارد في مقال الأستاذ فؤاد الأمير.

أولا؛ في مجال الرد حول الفشل الذي إدعاه السيد الجنابي في زيادة إنتاج النفط الى

6 مليون برميل خلال السنوات 2004 الى 2014؛ يبين الأستاذ الأمير بأنه لم يكن بالإمكان زيادة الإنتاج منذ منتصف الثمانينات، حسبما إدعى السيد الجنابي، على الرغم من كون البنية التحتية كانت مناسبة والإمكانات متاحة، وذلك بسبب تدخل السعودية ودول الخليج في تخفيض اسعار تصدير النفط الخام، ومن ثم توريط العراق في نفق غزو الكويت، مما عرض البلاد الى حرب قادها إئتلاف دولي تقوده الولايات المتحدة لطرد الجيش العراقي من الكويت ولتدميره، بل وأدى الى تدمير البنية التحتية تدميرا شاملا، واتبعتها بحصار إقتصادي ومالي إستمر لمدة ثلاثة عشر عام. وعليه، فإن البنية التحتية بعد غزو العراق لإسقاط نظام صدام في 2004، كانت في حالة بائسة، وكان مجلس الحكم المقام برئاسة الحاكم الأمريكي بريمر يحاول تخصيص صناعة إستخراج النفط على وفق دراسات معدة مسبقا من قبل الشركات الأمريكية، مثل هالبيرتن، وكيلوك براون ورووت وبكتل، وأوكلت

المهمة للسيد اياد علاوي الذي ترأس أول حكومة مؤقتة. بيد ان مجلس الحكم، رغم ذلك، شرع بعض القوانين المؤقتة، وأهمها إصدار قانون يقضي بحصر إستغلال وتطوير الثروة النفطية بالحكومة العراقية الاتحادية، كما صارت تعرف بعد إقرار دستور جديد للبلاد. وفي هذا المضممار كانت الشركات الأمريكية وفرق العمل التي شكلتها، بمشاركة بعض خبراء عراقيين، تستهدف الهيمنة على إنتاج النفط العراقي عن طريق محاولة فرض عقود المشاركات بالإنتاج، (PSC)، اي من اجل أن تصبح الشركات شريكا في ملكية حقول النفط. ثم يستطرد الأستاذ الأمير في بيان مخاطر عقود المشاركات في الإنتاج التي ستولد للشريك الأمريكي عوائد تصل الى 40%، ما عدا عوائدها أو فوائدها المجناة من إستثماراتها لتطوير الحقول الجاهزة التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد. ويقارن الأستاذ الأمير هذه العقود مع "عقود الخدمة" التي أبرمت مع الشركات الأمريكية وغيرها، والتي عقدتها وزارة النفط العراقية، بقيادة الدكتور حسين الشهرستاني في جولتين، خلال عامي 2009 و2010. وهذه عقود، عموما أفضل بكثير لإنها، في الأقل، تُبقي ملكية النفط للشعب العراقي، وأن الشركات ستلتقى أجور خدمة عن كل برمبل جديد تساعد في إنتاجه بتطوير حقول، مثل الرميلة والزبير وغرب القرنة وغيرها. ومع ذلك فثمة عيوب ومضار في هذه العقود، لم يسهب في تفصيلها الأستاذ الأمير، لكنه اشار الى تحفظاته على بعض بنود عقود الخدمة الفنية، وبالذات المادة 5-12 التي تعوض الشركات عن الكميات الإضافية التي يتعذر إستلامها أو خزنها لعدم توفر الخزانات المناسبة. وكنا نحن بدورنا قد بحثنا أيضا في إتفاقيات عقود الخدمة في عدد من مقالاتنا بعد عقدها، ومنها بحثنا الموسوم؛ " An Assessment of Oil Production Policy in Iraq"، (6) في مجلة ميز، MEES, 2011، أنظر الهوامش أدناه، حيث قدمنا نقدا موضوعيا لبنود عقود الخدمة الفنية، على الرغم من أفضليتها الأكبر على عقود المشاركات. ولسنا بمعرض التفصيل في بحث المفاضلة بين عقود الخدمة وعقود المشاركات في الإنتاج، لولا أن السيد الجنابي تنكب الإدعاء بأن عقود الخدمة كانت فاشلة، ومن ثم يستدعي إدعاء البعض بأن عقود المشاركات أفضل منها؛ اي أنه ينوه بتفضيلها، وإن كان يستتر بما يزعمه أن البعض يدعو الى ذلك؛ اي أنه يستبطن الدعوة الى تسليم النفط للشركات الأجنبية، لأنه يذكر بأن سياسة علاوي التي دعي لها أثناء ترؤسه الحكومة في 2005، والتي دعت الى تخصيص الصناعة النفطية بالكامل، ولو على مراحل، كان يجب أن تُطبق؛ من هنا يبدو واضحا دعوته لتسليم الثروة النفطية للشركات الأجنبية، وهي التي تنظر الى النفط غير المستخرج خسارة لإرباح كبيرة تطمع بها. ومع ذلك، تبقى عقود الخدمة الفنية أفضل من عقود المشاركة بالإنتاج، لإن الأخيرة، أي المشاركات، هي عقود تقوم، في الحقيقة، على المجازفة والمخاطرة، حينما تكون الحقول المزمع تطويرها واقعة في مناطق جغرافية معقدة، مثل قيعان البحار أو مناطق وعرة، وأن هناك عدم تيقن من وجود مخزونات بترولية، أي أن هناك مجازفة كبيرة في العثور على النفط، بينما الحقول العراقية المعروضة للتعاقد هي

ذات إحتياطات مؤكدة، بل وجاهزة للإنتاج، بل ومنتجة وليست هناك أية مجازفة، ومن هنا تنتفي الحاجة الى عقود مشاركة في الإنتاج، إذ أن توقيع مثل هذه العقود هو بمثابة تسليم حقول جاهزة للشركات الأجنبية. أما عقود الخدمة الفنية، فتعثرها عيوب أهون يمكن معالجتها من خلال إعادة التفاوض مع الشركات لمعالجتها، لاسيما منها ما تنص عليه من تعويضات للشركات في حالة تقليص الإنتاج بسبب عدم توفر الخزانات. وعليه، من أجل تأمين سيادة العراق على ثروته النفطية توجب تجنب عقود المشاركات في الإنتاج، وهذا ما إنتهجه وزارة النفط بقيادة الدكتور الشهرستاني.

أما بشأن دراسة وزارة النفط حول خسارة، (5،14)، مليار دولار نتيجة الهدر والفساد التي تحدث عنها وزير النفط السيد عادل عبد المهدي، فكما وضح هو لاحقا بأنها كانت جزئيا لدفع تعويضات للشركات تقارب 263 مليون دولار عن الإنتاج غير المستلم، وربما البقية عن قيمة الكميات المقلصة، أي التي بقيت في المكنم بسبب عدم توفر الخزانات ولم تستطع الحكومة إستلامها. وبين الأستاذ الأمير بأن المقصود هنا هي التعويضات للشركات العاملة في العراق بموجب عقود الخدمة، ولا تشمل الشركات المتعاقدة على وفق عقود المشاركة في إقليم كردستان الذي إنتهكت حكومته المادة (111) من الدستور التي تنص على أن النفط والغاز هو ملكية لجميع الشعب العراقي، وبذلك قوضت سيادة العراق على نفطه في شمال العراق؛ وهذا موضوع يتطلب معالجة مستقلة لأنه ينطوي على تعريض جزء مهم من ثروة العراق النفطية للنهب وبالضد من مصلحة الشعب العراقي، بما فيها مصلحة الشعب الكردي في الإقليم، وهذا أيضا موضوع لم يتطرق له الجنابي في مقاله المشار إليه، بل هو تجنب، تماما، الحديث عن عقود المشاركات التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان وكان شمال العراق ليس جزءا من البلاد.

يدعي الجنابي في دراسته؛ "عند ارتفاع سعر النفط الى 100 دولار للبرميل على مدى خمس سنوات، كان الدخل الضائع للعراق يعادل 500 مليار دولار بسبب سوء الإدارة وانعدام التخطيط". ويجب الأستاذ الأمير بأن مجموع عوائد التصدير للمدة 2006 الى 2014 يساوي 579,4 مليار دولار، وان العوائد للمدة من 2004 الى 2014 تساوي 632,2 مليار دولار. ولكن الخسارة التي يدعيها الجنابي بمقدار 100 مليار دولار سنويا أو نصف تريليون لخمس سنوات تستدعي زيادة التصدير بمقدار (2,740) مليون برميل يوميا، مما كان سيؤدي الى إغراق السوق وبالتالي الى إنخفاض الأسعار، كما سيؤدي الى إنخفاض العوائد، فهو إذن يكيف حساباته وتقديراته حسب مزاجه وردحه السياسي.

ثانياً، في مجال بعض الإخفاقات والإنجازات الكبيرة لوزارة النفط، يتحدث الأستاذ الأمير بموضوعية وإنصاف، فيشير الى حالات التلكؤ والروتين والإجراءات المعيقة في دوائر الكمارك والضريبة والبيئة وغيرها، إضافة الى الفساد والتخوف والتهريب، ولكن بالمقابل كانت هناك إنجازات كبيرة، تسجل لوزارة النفط في عهدة الدكتور حسين الشهرستاني، على الرغم من عدم كفاءة الإطار المؤسسي للدولة

وعدم الإستقرار والتنازع السياسي الطائفي التحاصصي. وإنجازات الوزارة عديدة يفصلها الأستاذ الأمير في مقاله، ويكفي هنا أن نشير الى أن أهمها، في رأيه، هو تنفيذ جولتي عقود الخدمة الفنية في عامي 2009 و2010، بشفافية عالية، ووقوف وزارة النفط، تحت قيادته، بشجاعة أمام ضغط الشركات الأجنبية لفرض عقود مشاركات الإنتاج للهيمنة على الموارد النفطية. ولا يقلل من الأمر أن ثمة مأخذ على جولتي عقود الخدمة، لاسيما الثانية التي قُدر أنها سترفع الإنتاج الى (13) مليون ب. ي، وستغرق السوق وتخفض الأسعار، ولهذا يبدي الأمير بعض المآخذ وبعض التحفظ عليها، وأنه يرى أن لا ضرورة أصلاً لعقد الجولة الثانية. ومن إنجازات الوزارة، نوجز ما طرحه السيد الأمير ونثني عليه: أ- تنفيذ مشاريع بنية تحتية عملاقة، والقضاء على التهريب وبناء الخزانات، حيث إرتفعت سعتها من (4) مليون برميل الى (14) مليون برميل، ولو أن المزيد كان مطلوباً، في رأينا. ولكن، كما اشار الأمير الى أن إمكانيات الوزارة لم تكن بمستوى ما كانت عليه في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. ومع ذلك فإن إنجازاتها، في حدود الظروف المحيطة بها، كانت مميزة؛ ومنها أيضاً؛ ب- إعادة الإنتاج والتصدير الى المستوى الذي كان عليه قبل الإحتلال؛ ج- إنهاء حالات السرقة وتهريب المنتجات النفطية؛ د- إنهاء الخاوات؛ هـ- إنهاء الطوابير البشرية والسيارات أمام محطات البنزين لإستلام شراء حصة البانزين والكاوأويل والكيروسين. مما يوجب التقدير للموقف الشجاع للدكتور الشهرستاني الذي كان على رأس وزارة النفط في سنوات حرجة، لحماية الثروة النفطية، وهذا فضلاً عن موقفه الوطني الشجاع بإعتراضه على عقود المشاركات التي وقعتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية في الحقول الواقعة تحت نفوذها، بتعارض صارخ للمادة (111) في الدستور. نعم، هو موقف شجاع ونكبره مع الأستاذ الأمير في مقاله المشار إليه في المراجع أدناه. وختم الأمير تقويمه لإنجازات الوزارة بالقول؛

"وفي معرض تلمين مواقف الاجهزة النفطية يجب أن لا ننسى موقفها من مسودة 2007 لقانون النفط والغاز، ورفضها تمشية المسودة كونها تضر بمصالح العراق وتسمح بعقود المشاركة بالإنتاج وتضعف دور المركز -وزارة النفط والحكومة الاتحادية-."

بيد أنه، لا مندوحة من القول بأنه كان ينبغي أن تراجع الوزارة خطط عملها بهدف تطوير إنجازاتها، وخصوصاً بعد مغادرة الشهرستاني موقعه القيادي في الوزارة. والدافع لإبراز هذه الإنجازات من قبل الأمير هو لإن مقال السيد الجنابي يستبطن إسقاط الدور الفاعل للقيادات السابقة لوزارة النفط، رغم الظروف الصعبة آنذاك، في تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة.

ملاحظة: فيما يلي من نقاط النقاش الرئيسة الأخرى سيكون عرضنا وتعليقنا مختزلاً، نوعماً، ويتعلقان بإبراز ما هو جوهرى وأساسي، تاركين التفاصيل الجزئية لمن يهتم بالتفاصيل الواردة بالرجوع الى المقالين المشار إليهما.

ثالثاً، مشروع حقن الماء: نبدا بنص للجنابي؛ "ومن القرارات بالغة الخطورة على مستقبل الإنتاج كان قرار سحب هذا المشروع من شركة (أكسون) العالمية وإنباطه بشركة المشاريع النفطية التي لم تكن مؤهلة للقيام بهذا المشروع وقد تسبب هذا القرار بتأخير المشروع لأكثر من ثلاث سنوات. ويعتقد بعض الخبراء أن هذا التأخير أضر ويضر بمكامن النفط في الجنوب بشكل قد يصعب تعويضه لاحقاً. ولا بد من دراسة فنية لمعالجة الموضوع وتقييم الأضرار"؛ فيرد الأمير بأنه لا يختلف حول أهمية المشروع، ويؤيد أن شركة أكسون موبائل كبيرة وعالمية، ولكنها وقعت في بداية 2010 عقد خدمة فنية لتطوير حقل غرب القرنة، المرحلة الأولى، ثم جرى تعديل العقد في أواخر عام 2011، لرفع الإنتاج في هذا العقد الى (2,825) م ب ي. وبعد فترة تم توقيع مشروع ضخم معها لمشروع حقن الماء ليخدم عملياتها وعمليات الشركات الأخرى العاملة في البصرة وميسان. ولكنها ما فتأت حتى وقعت عقداً مع حكومة كردستان في 6 رقع جغرافية، إثنان منها واقعتان في مناطق في سهل نينوى في منطقة غير متنازع عليها؛ وهما تركيبة بعشيقية والقوش، والثالث في منطقة متنازع عليها في كركوك، وهو تركيب قره أنجير. وقد رُفض هذا العقد من قبل الشهرستاني ووزير النفط كريم ألعبي، لأن هذه الشركة قد تدخلت بكل وضوح في خلاف بين الحكومة الاتحادية والإقليم، وزجت نفسها فيه، بإعتبار أن إستغلال النفط وتصديره هو مسؤولية الحكومة الاتحادية، وفقاً للدستور. بكلمة أخرى، كما يرى الأمير ونرى معه بان هذه الشركة بدأت تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، بما يهدد وحدته. فضلاً عن ذلك فقد تأخرت في عملياتها لتنفيذ عقد الخدمة الفنية الموقع معها في بداية عام 2010. وأدعى قادة إقليم كردستان بأن شركة أكسون موبائل تعادل ست فرق عسكرية وحدها، كنوع من التهيب ولتطوير الخلاف معها. علماً بأن الأمير وآخرين طالبوا بطرد هذه الشركة. ولكن الجنابي، كما يبدو، لا تهمة السيادة العراقية الدستورية؛ إذ عبر، في لقاء بمؤتمر نفطي في لندن، معارضته لمحاولات وزارة النفط لإلغاء العقود المختلفة بين الحكومة الاتحادية وهذه الشركة ووضعها بقائمة المقاطعة مالم تنسحب من عقودها في كردستان. بيد أن مشروع حقن الماء، حسب الأمير، قد أنيط أخيراً، بموجب عقدين بشركة بارسونس، في عام 2014، وأن التأخير هو سنة ونصف وليس ثلاث سنوات، كما يدعي الجنابي. كما أشار الأمير بأن التأخير لا تأثير مهم له على المكامن النفطية. ومع ذلك، شكّلت لجان لمعالجة حقن الماء، ففيما يتعلق بحقلي الرميلى والزبير فقد أعيد تأهيل مشروع حقن المياه في كرمة علي، ويسحب حالياً الحقل الأول ما يقارب من (700) ألف برميل ماء يومياً، يكفي لاستمرار الحقل لإنتاج (1,3-1,4) مليون برميل نفط يومياً، كما أخذ حقل الزبير من كرمة علي ما يقارب (180) ألف برميل ماء يومياً. أما أكسون موبائل فستأخذ لأغراض الحقن ما يقارب (250) ألف برميل يومياً من الماء من النهر الثالث في منطقة "المصب العام" من الناصرية إلى قناة شط البصرة. كذلك تعمل لوك أويل على أخذ الماء من النهر الثالث إن تطلب الأمر.

رابعاً؛ خزانات النفط: كما ذكر الأستاذ الأمير بآن سعة خزانات النفط في مجمعات التصدير قد ارتفعت من (4) ملايين برميل إلى (14) مليون برميل، أي (3,5) مرة، كما أعلنت ذلك وزارة النفط. ولهذا فإن هذا الأمر كان تحت الدراسة والتنفيذ، وأكتمل مؤخراً. أما المناقصة والإحالة والبدء بالتنفيذ، والإستمرار في العمل، كلها تمت من قبل الحكومات السابقة، ولكن أكتمل العمل في المشروع ودخل حيز التشغيل في الفترة الأخيرة. لهذا كان من الأجدد القول في الدراسة أن هذه الأمور كان من الواجب تنفيذها بوقت أبكر من هذا الوقت، وليس القول بأن الحكومات السابقة لم تأخذ به، لتبدو وكأنها "نصيحة" للتنفيذ، كما ورد في مقال السيد الجنابي.

خامساً؛ مشكلة المصافي: نبدأ، مرة أخرى، بمقولة للسيد الجنابي في مقاله المشار إليه؛ 'الم ينجز العراق بناء أي مصفى كبير جديد رغم أن مصفى الوسط كان جاهز التصاميم وبقربه مجمع للبتر وكيميائيات. وكان بالإمكان إنجاز هذا المصفى وغيره بالاستثمار أو من خزينة الدولة'. يرى الأستاذ الأمير بآن هذا كلام سليم وصائب لو أخذ على علاته. ولكن السؤال لماذا؟ كانت المصافي مدمرة منذ غزو العراق لإزاحة صدام، وكانت شحة المنتجات النفطية كبيرة في العراق. ولكن المحتل لم يحل المشكلة، لأنه كان يريد دخول القطاع الخاص، (العراقي والأجنبي)، هذا المعترك، إلا أن هذا القطاع الخاص لم يدخله، ولذا غدا الأمر من مسؤولية الدولة، على أية حال. والقطاع الخاص، العراقي والأجنبي، لن يدخله لأن عوائده أقل بكثير مما لو دخل في إنتاج النفط الخام، حيث يكون معدل العائد الداخلي IRR يتجاوز ال 100%، بينما في مجال المصافي هو في حدود ال(10-15%). فضلا عن جبن القطاع الخاص، فإن كلف الإنشاء مرتفعة في العراق، مقارنة بدول العالم الأخرى، وكذلك بسبب عدم الإستقرار وإنعدام الأمان، ناهيك عن عدم توفر الخدمات والبنى التحتية المناسبة، وإرتفاع كلفة العمالة، وغيرها من العوامل المعيقة. كما أن المحتل فتح الباب واسعا أمام إستيراد السيارات ومعدات التكييف وأجهزة التوليد، مما زاد من الطلب بوتائر عالية. كما إزداد الطلب على الكهرباء بنسب عالية، مما ضاعف الحاجة الى الوقود، فتفاقت الأزمة. وكان من المفترض أن يثير هذا الحال الحكومات للسير بإنشاء المصافي. ولكن الجواب السحري هو أن الفرج سيأتي بعد صدور قانون يسمح للقطاع الخاص، العراقي والأجنبي، بالدخول في حقل تصفية النفط. ولما صدر القانون المبتغى لم يأت أحدٌ من هذا القطاع، فعلى الرغم من زيادة التسهيلات ورفع العوائد لم يأت الفرج! وبعد فشل دعوة الإنفتاح الإقتصادي في جلب المستثمرين، إتخذت الحكومة العراقية السابقة الإجراء اللازم لتوقيع عقد مصفى كربلاء الذي يتوقع أن يكتمل في أواسط عام 2018. بيد أن الحكومات السابقة، بعد الإحتلال، قامت بزيادة طاقات المصافي الحالية، وإضافة وحدات

إنتاجية جديدة، بسبب تأخر بناء المصافي. وكان الأمير يطالب الحكومة ليس فقط ببناء مصافي، وإنما التوسع في صناعة البتروكيماويات والأسمدة المعتمدة على الغاز. وهذه، برأية، مسؤولية الدولة، ولا تظل تنتظر مجيء القطاع الخاص الذي لم يأت، فإن جاء فأهلاً به. ولكن الدولة قامت بإضافة عدد من الوحدات لإنتاج بانزين بمواصفات عالمية، برقم أوكتيني عال، لتجنب استخدام رابع أثيلات الرصاص بوحدة الأزمنة، بل وأنشأت وحدات بتكنولوجيات أخرى لتحسين الرقم الأوكتيني للبنزين.. نعم، نستورد منتجات نفطية بمليارات الدولارات سنوياً، كما يقول الأمير، لكنه يتساءل؛ هل هي خسارة أمام وضع يزداد سوءاً؟ فعندما تقارن كلف الإنتاج والاستثمار وبعده الزمني، ستكون الكلف أكبر نسبياً في المدى القريب. وحسبما يرى الأمير، بأنه من ناحية إستراتيجية، لا بد من بناء المصافي لإنتاج المشتقات، إذ بدون ذلك لا تتكامل الصناعة النفطية، وأن التكاليف ستتضائل بالمديين المتوسط والبعيد.

سادساً؛ تأخر إنتاج ومعالجة الغاز: يقول السيد الجنابي في هذا الصدد؛ "إن حرق الغاز لا يفقدنا قيمة الغاز المحروق فقط بل يسبب تلوثاً هائلاً في البيئة. وحرق الغاز بهذه الكميات ولا يزال يجعل العراق من أكبر بلدان العالم تلويثاً بالغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبدلاً من أن يكون استعمال الغاز من عوامل تخفيض التلوث الناشيء من حرق الوقود الأحفوري، أصبح حرق الغاز وبالاً على العراق وعلى العالم!!"

• يجيب الأمير باتفاقه، في هذا الصدد، مع الجنابي بأن حرق الغاز يشكل فعلاً هدراً وخسارة جسيمة للعراق، ولكن كونه يسبب تلوثاً هائلاً في البيئة في العراق وإحتباساً حرارياً، فهو أمر مبالغ به. ويشير الى كتابه الذي درس فيه هذا الموضوع؛ "الطاقة؛ التحدي الأكبر لهذا القرن"، حيث بيّن أن الإحتباس الحراري ينشأ عن إنبعاث ثاني أكسيد الكربون عند حرق الموارد الأحفورية، (الفحم، النفط والغاز الطبيعي)، ولكن الغاز يُعد الأنظف عند حرقه، لأن الغاز الطبيعي يحتوي على مواد هيدروكربونية، فعند حرقه ينبعث غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكن ينتج معه بخار الماء غير الضار بسبب إحتراق الهيدروجين، فكلما إزدادت نسبة الهيدروجين في المواد الهيدروكربونية، قل الضرر بالنسبة للإحتباس الحراري عند إنتاج الطاقة نفسها من حرق مختلف المواد الإحفورية. ويرى الأمير بأنه حصل إلتباس عند الجنابي؛ صحيح أن حرق الغاز في العراق هو من أعلى المعدلات في العالم، وهو بالطبع يمثل خسارة كبيرة للإقتصاد العراقي، ولكن ما

ينتج عنه من إحتباس حراري هو لاشيء مقارنة بالكميات التي تنتجها الدول الصناعية، اي أن أهميته من ناحية حجم ثاني أكسيد الكربون المنتج يوميا في العالم ، ضئيلة، مقارنة مع الدول الصناعية، حتى أن اتفاقية كيوتو لم تعر أية أهمية للدول النامية، ومن ضمنها العراق، فيما يتعلق بهذا الموضوع. كما وأن الاتفاقية الجديدة التي يعمل على إحلالها محل اتفاقية كيوتو، تترك الدول النامية، ولا تشير من بعيد أو قريب إلى العراق.

● كانت هناك محاولات، في رأي الأمير، لإستصدار تشريعات ولإتباع سياسات لمنع حرق الغاز. ولكن القانونين اللذان أُستصدرا في عامي 1970 و1984 لم يحلا المشكلة. إلا أن وجود مشروع غاز الشمال وغاز الجنوب في حالة عمل جيدة ساعد في تقليل الحرق، إذ كان إستعمال الغاز في معامل أنتاج الأمونيا واليوريا في البصرة، وبيجي وفي معامل البتروكيمياويات، وإستخدام الغاز في الكثير من المحطات قد ساعد في تقليل حرق الغاز. بيد أن إستخدام الغاز قل بعد الإحتلال بسبب توقف عمل مشروع غاز الشمال والجنوب. وعندما وُقعت الاتفاقية الأولية بين وزارة الصناعة وشركة شل لإستثمار غاز البصرة في 22/9/2008، عارضها كثيرون، بضمنهم الأمير، لإنهم كانوا يريدون إستثمار هذا الغاز من خلال وزارة النفط مباشرة، إعتقادا على مشروع غاز الجنوب الذي كان متوقفا بسبب عجز الضاغطات لتنهراً الأنابيب. ولكن في أوائل 2011 تم توقيع عقد شركة غاز البصرة؛ (49% حصة الشريك الأجنبي، و51% حصة الشريك الحكومي)، بكلفة 12 مليار دولار، منها 4 مليار دولار لتسييل وتصدير الغاز بإنشاء رصيف تحميل الغاز الطبيعي في البصرة. وعلى الرغم من التأخير، نتيجة التخوف والمعارضة، بدأت الشركة بتسليم كميات من غاز بعض الحقول للجهات الحكومية، وهو مقدّر بكمية تعادل (2000-3000) مغمق؛ مليون قدم مكعب. بيد أن الأمر لم يوقف تصاعد كميات الغاز المصاحب المنتج، مما يتطلب حلا جذريا. ولكن دراسة الطاقة الإستراتيجية للطاقة بينت أن الحاجة المستقبلية للغاز ستكون كبيرة، وسوف لا يتوفر غاز للتصدير، حتى لو بلغ إنتاج النفط الخام، (9) ، م.ب.ي، مما يجعل مشروع إنشاء رصيف للتصدير غير ضروري.

3؛ ملاحظات وتقويم ختامي:

نخلص بعدد من الملاحظات؛

1. أن بحث الأستاذ الأمير الجاد في رده على مقال السيد الجنابي، جاء غنياً بالحقائق والمطارات الموضوعية الهادفة والمنصفة، حيث أعطى لقيصر ما لقيصر، وأبرز دور وزارة النفط بقيادة الدكتور حسين الشهرستاني، إنصافاً للحقيقة. كما يمثل بحث الأستاذ الأمير، برايناً، نموذجاً من الطرح المنهجي الأمين، مما يعكس ليس فقط علمه وخبرته العميقة، بل وأخلاقته العالية.
- 2.
3. أن تحريماً وتدقيقاً لتقديرات السيد الجنابي أظهر بجلاء لا صدقيتها لإنها لم تستند إلى أساس حسابي علمي، وتفتقد إلى الأسانيد والمعلومات الموثقة.
4. لكن، هذا لا يمنعنا من تأييد السيد الجنابي في طرحه أو إشارته عن وجود تلكو وعدم كفاءة في مجال تجهيز الطاقة الكهربائية، على الرغم من وجود معيقات أمنية ونقص في الإستثمار في قطاع الكهرباء.
5. نرى أن السيد الجنابي قد غالى، وله الحق، في حرق الغاز، ولكن لو علمنا بأن الخزين الكامل للغاز الطبيعي مقدر بحوالي 112 تريليون قدم مكعب، وأن نسبة الهدر لا تتجاوز الـ 1% منه لحد الآن، ولكننا مع ذلك نتفق معه بأنه لايجوز التعرض لمثل هذا الهدر، نظراً للحاجة الماسة للغاز، كطاقة نظيفة وفاعلة ورخيصة على المدى المتوسط والبعيد.
6. لابد من التأكيد على طبيعة الإقتصاد العراقي الريعية، أي بإعتماده شبه الكلي على تصدير النفط الخام الناضب، مما يقتضي تبني إستراتيجية حيوية لضمان مستقبل الأجيال القادم، وذلك من خلال منظورين؛ الأول هو توظيف أكبر نسبة من عوائد تصدير النفط الخام للإستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، كالزراعة والصناعة والتشييد والبناء، والثاني هو العمل على تحقيق هدف إستراتيجي؛ وهو تصنيع النفط لا تصديره؛ فالصناعات التي تعتمد مشتقات النفط لا حصر لها، كالبتروكيمياويات وغيرها، كما تعتمد بعض النشاطات الخدمية، كالنقل والمواصلات وغيرها على مشتقات النفط أيضاً. وهكذا.

7. ونشير بملاحظة ختامية؛ كنا قد أسهبنا بدراساتنا في هذا الميدان بأن الكفاءة الإدارية لإدارة قطاع الطاقة عموماً لا تقف عند عتبة صناعة الإستخراج التي إضطلعت بها وزارة النفط بكفاءة نسبية، وبهمة وزير النفط الدكتور الشهرستاني ومن ثم الوزير الذي تلاه الأستاذ كريم العيبي، إنما يجب أن تمتد ليس فقط لمعالجة الغاز والكهرباء، بل وايضاً لتطوير البنى التحتية وسعات الخزن والنقل والتصدير، بما يعني أن هذه المسؤولية لا تقع على وزارة النفط وحدها، بل يجب أن تتحملها وزارات أخرى، كالنقل والتخزين والبيئة وغيرهما، حيث يمكن تسجيلات إخفاقات كثيرة في هذا المضمار، لا مجال لها هنا.

8. وأخيراً، نود تسجيل تقديرنا لكل حوار موضوعي وهادف على أن يعتمد المناهج العلمية ويلتزم بالأمانة العلمية، كما لمسناها من مطالعة مقال الأستاذ فؤاد قاسم الأمير، ونأمل أن يتبناها الأستاذ عدنان الجنابي، خصوصاً وأنه شخصية لها دور في مجلس النواب وفي شؤون الطاقة، مع شديد إحترامي للجميع.

بعض المراجع الرئيسية

1. فؤاد قاسم الأمير؛ "ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة"؛ <http://iraqieconomists.net/ar/2015/06/22>
2. عدنان الجنابي؛ "الخسائر والهدر في قطاع الطاقة"؛ <http://iraqieconomists.net/ar/2015/05/26>
3. صائب خليل؛ "الضباغ والنفط-1- عدنان الجنابي يزور الأرقام ويحضر للإنقراض"؛ <http://alakhbaar.org/home/2015/6/193753.html>
4. صائب خليل؛ "الضباغ والنفط-2- ماذا يريدون وكيف نمنعهم؟"؛ <http://alakhbaar.org/home/2015/6/193727.html>
5. الخطة الإستراتيجية للطاقة؛ 2013-2030، وزارة النفط العراقي، 2013.
6. Kamil Al-adhadh, Mees, "An Assessment of Oil Production Policy in Iraq"- Geopolitical Risk, July- August, 2011.

(*) مستشار إقليمي سابق في الأمم المتحدة.

بيروت في 2015/7/10

الاراء الواردة في كل المواد المنشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين لاتعبر بالضرورة
عن رأي هيئة التحرير وانما عن كاتبها وعو الذي يتحمل المسؤولية العمية والقانونية